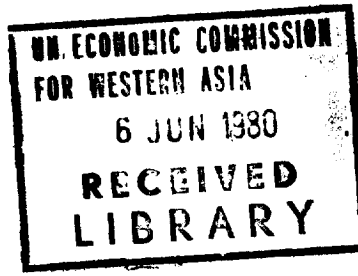


رقم 2660



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/94/Add.1
1 نيسان / ابريل 1980
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لآسيا
الدورة السابعة
19-24 نيسان / ابريل 1980
بغداد، العراق
البند 11 من جدول الاعمال المؤقت

التعاون بين البلدان النامية

(متابعة قرار اللجنة 70 (6))

المرفق الثالث

الاجتماع الاقليمي الآسيوي للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية (٧-٥) (نانون ثان/يناير ١٩٨٠)

النتائج والتوصيات

أ- ديباجة

- ١ - ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي يؤيد من جديد ان التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية هو احد العناصر الاساسية لبرنامج العمل الرامي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .
- ٢ - ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي يؤيد من جديد وجوب اعداء التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية المنان الأتق به ، وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٣/٣٣ ، ضمن استراتيجية عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . ومن ثم ، يود الاجتماع الاقليمي الآسيوي ان يفتح التأكيد على التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية بوصفه أحد العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية .
- ٣ - ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي يدرك ان اقامة النظام الشامل للافضليات التجارية (GSTP) ، والتعاون بين الهيئات التجارية الحكومية (STOs) وشركات التسويق المتعددة الجنسيات (MNEs) ، انما تشكل ادوات اساسية وثيقة الترابط ، ضمن نهج شامل ومتكامل يرمي الى زيادة التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

ب- المشتركون

- ٤ - يتعين أن يفتصر الاشتراك في التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على اعضاء مجموعة السبعة والسبعين . وبالاضافة الى ذلك ، وافق الاجتماع الاقليمي الآسيوي على اشتراك تركيا في برنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، بما في ذلك الاصل التحفظية ، وذلك في إطار المجموعة الآسيوية من مجموعة السبعة والسبعين .
- ٥ - يتعين افساح المجال امام البلدان النامية المشار اليها في الفقرة الرابعة (٤) للانضمام الى مفاوضات وبرنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في أي وقت وفي أية مرحلة . ولهذا البلدان ان تشارك في أية فروع يمينها من برنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية تكون واقعة ضمن نطاق اهتماماتها . ويهوز للتجمعات التي تضم هذه البلدان على النحى شبه الاقليمية او الاقليمية او المشتركة بين الاقاليم ان تشارك ، بصفتها تلك ، في مفاوضات وبرنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، في الوقت الذي تستصوب فيه ذلك .

جيم - نظام شامل للأفضليات التجارية

أولاً - المبادئ والأهداف

٦ - ان الاجتماع الاتمعي الآسيوي، ويؤكد المقررات التالية التي اتخذها الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين في أروشا فيما يتعلق باقامة نظام شامل للأفضليات التجارية .

١١' ضرورة وضع هدف أولي الآويل يتعلق بنظام شامل للأفضليات التجارية، وذلك على صعيد البلدان النامية؛

١٢' أن تبدأ من اعطاء الأولوية، وكثافة أولى في هذا المضمار، الى تدعيم مشاريع الأفضلية الموجودة فعلاً على الصعد شبه الإقليمية، والأقليمية، والمشاركة بين الأقاليم، ووصول بعضها ببعض مع توسيع نطاق الترتيبات الثنائية؛

١٣' ينبغي ان تشكل المبادئ التالية أساساً وتوجيهية للحمل المبدول فسي هذا المضمار :

(أ) ادراك ان نظاماً شاملاً للأفضليات التجارية، من شأنه ان يشكل أداة رئيسة لتعزيز التجارة والانتاج والصحالة فيما بين البلدان النامية؛

(ب) التعرف على التعقيدات والصعوبات التي تكتنف ايجاد نظام شامل للأفضليات التجارية بما يدعو الى اتخاذ منحرج واقعي متدرج في هذا الصدد من جانب جميع الحكومات المعنية؛

(ج) ينبغي للنظام الشامل للأفضليات التجارية ألا يقوم فقط على الامتيازات التلديدية المتعلقة بالتحريفات الجمركية، بل ان تبدأ ان يترابط تدريجياً مع تدابير اخرى فسي مجالات الانتاج، والتسويق، والمدفوعات، والتمويل، والنقل، فضلاً عن شموله لمجال المواجهز فير الجمركية؛

(د) تدعيم ما هو موجود بالفعل من أفضليات تجارية فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الاتمعي وشبه الاتمعي مع استحداثها الجديد منها؛

(هـ) تدعو العاجبة الى ان يقوم النظام الشامل للأفضليات التجارية على أساس مبدأ تبادل المزايا بحيث تنتج عنه منافع لجميع المشاركين فيه، وأخذاً في الاعتبار المستويات المأروعة من التأور الاقتصادي والصناعي وانماذ التجارة، والنظام التجارية الساعدة في كل من البلدان النامية؛

- (و) بالانفاة الى الافضليات التجارية غير التبادلية ، سوف يتدلب الامر اقرار
معاملة فعالة خاصة لحصلة المنتجات ذات الطبيعة التصديرية لاث البلدان نمو ، والبلدان
غير الساحلية والجزرية فمن البلدان النامية طلي ان يتم ذلك طلي اساس غير تبادلي ؛
- (ز) يمتن للتجمعات شبه الإقليمية والإقليمية والمشاركة بين الاقاليم ، اذا ما
استتسبت ذلك ، ان تشارك ، بصفتها هذه ، في مفاوضات النظم الشامل للافضليات التجارية ؛
- (ح) لا بد ان ينفذ مجال النظم الشامل للافضليات التجارية امام مشاركة
جميع البلدان النامية الصرمة بالامر ؛
- (ط) ينبغي ان يقرن انشاء نظام شامل للافضليات التجارية ، بدعم مواز للتجمعات
النظامية شبه الإقليمية ، والإقليمية ، والمشاركة بين الاقاليم ، وهي التي يمكنها القيام بدور
بالغ الأهمية في هذا المضمار ؛
- (ي) لا بد وان يتكون الترتيب الشامل للافضليات التجارية من مجموعة متوازنة
من العناصر وثيقة الترابط ، بما في ذلك عناصر من قبيل اقرار اهداف واضحة الدلالة لزيادة
التبادل التجاري ، واتحاح تقنيات واصول مفاحة في إبراء المفاوضات التفضيلية ، ولدى منح
الامتيازات المتعلقة بالتبويد والكمية ، وابرام الاتفاقات المتعلقة بتدابير التجارة الباشرة ،
واستخدام الحقوق الأولية الاجل ، واللجوء الى المفاوضات التواعية حسب الاقتضاء ، واعتماد
الاعكام المتعلقة بتواعد المنشأ والجمية وغيرها من اعكام ترتيبات التجارة التفضيلية .
كذلك لا بد ان يتضمن النظم الشامل الحالي للافضليات التجارية الوسائل الملائمة ، وامكانيات
المراجعة المنتظمة متوسطة الاجل بما يتيح تقييم التقدم الذي امكن احرازه ؛
- (ق) المنتجات التي تشملها هذه الترتيبات ينبغي ان لا تقتصر فقط على
المصنوعات ، وانما تشمل ايضاً السلع الاساسية والمنتجات الزراعية سواء كانت خامات او مصنعة ؛
- (ك) بالانفاة الى النظم الشامل للافضليات التجارية ، لا بد وان تتأثر البلدان
النامية في انتداب ، بجميع الوسائل الاخرى ، الملائمة لتوسيع التجارة فيما بينها ، بما في ذلك
الترتيبات التواعية ؛
- (م) يجب انشاء نظام معلومات تجارية لدعم النظم الشامل للافضليات التجارية .
- ٧ - يوصي الاجتماع الاتليمي الآسيوي ، بالتالي :
- ١) ان يصبح النظم الشامل للافضليات التجارية بمثابة جهاز رئيسي يعمل ،
مستنداً على اقتضاء ، طلي تحديد ، وتعزيز وانشاء المشاريع الصناعية المشتركة ،
وزيادة الانتاج وفرص العمالة والتبادل التجاري ، والتعاون طلي تحسين النقل
والاسيما الشحن ؛
- ٢) فيما يتحمل ، بمفاوضات الافضليات الجمركية ، لا بد من اتحاح اسلوب من فني
مجال استخدام كل منتج طلي عدة ، اسلوب عدلي او اسلوب قواعدي ، أو
الدمج بين الاسلوبين ؛

٣٠ لا بد ان توجبه قواعد المنشأ بالنسبة للنظام الشامل للأفضليات التجارية
نحوما يدعم التنمية مع ضمان الفائدة التي تعود بها الافضليات على
الانتاج الوطني، وعلى المحلية الانمائية في البلدان المشاركة .

ثانيا - الترتيبات الموسمية

٨ - سوف تتضمن عملية انشاء نظام شامل للأفضليات التجارية مرحلة تحضيرية
ومرحلة تفاوضية .

٩ - يؤيد الاجتماع الاقليمي الآسيوي تشكيل لجنة مفاوضات بشأن النظام الشامل
للافضليات التجارية في اطار مجموعة السبعة والسبعين . ويمكن ان يطالب الى مؤتمر الامم
المتعددة للتجارة والتنمية ان يقدم دعماً لهذه اللجنة فيما يتعلق باعمال امانتها واجتماعاتها ،
وذلك على نحو ما نصت عليه بالذات الفقرات ٩ و ١٠ و ١٧ من قرار مؤتمر الامم المتعددة
للتجارة والتنمية ١٢٧ (٥) .

١٠ - يجوز للجنة التفاوض حول النظام الشامل للأفضليات التجارية ان تضع توصياتها
فيما يتعلق بالتالي :

(أ) اهداف المفاوضات واصولها الاجرائية وطاقتها ؛

(ب) قواعد وانظمة المفاوضات ؛

(ج) الجدول الزمني لبدء المفاوضات والامد الذي تستغرقه والفترة اللازمة

للمراجعة ؛

(د) التميز او الازهجة الموسمية اللازمة لمجريات التفاوض والتنفيذ والمراجعة
المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية .

١١ - يجوز خلال المراحل التمهيدية ، وفي سياق مفاوضات النظام الشامل للأفضليات
التجارية ، ان يقدم ، ايضاً لقرار مؤتمر الامم المتعددة للتجارة والتنمية ١٢٧ (٥) ، الدعم
التقني الذي قد يكون مالياً ، من قبل كل من امانة مؤتمر الامم المتعددة للتجارة والتنمية ،
وبرنامج الامم المتعددة الانمائي ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التصريفات الجمركية والتجارة ،
ومنظمة الامم المتعددة للتنمية الصناعية ، ومركز التجارة الدولي ، ومنظمة الافذية والزراعة ،
واللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للامم المتعددة ، وامنات المنظمات الاقليمية أو شبه
الاقليمية ومنظمات التحاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية . ومن هنا يدعو
الاجتماع الاقليمي الآسيوي الى قيام تنسيق فعال بين المؤسسات لدعم جهود تنفيذ
واجراء مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية .

١٢- لا بد ان تقدم الهيئات سالفة الذكر المساعدة لاي بلد نام او اية مجموعة من البلدان النامية* المشاركة في النظام الشامل للافضليات التجارية التي قد تدل بمثل هذه المساعدة .

١٣- يندثر الاجتماع الاقليمي الآسيوي بحين التقدير الى الدراسات التي اعدتها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي قدمت مساهمات بناءة في استكشاف وتحديد السبل والامكانيات الموعودة الى انشاء النظام الشامل للافضليات التجارية . ان هذه الدراسات وغيرها من الدراسات التي اعدتها مجموعة الاتفاقيات العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة واللجان الاقتصادية الاقليمية وغيرها من المنظمات ، انما توفر المعلومات الاساسية اللازمة للتفاوض ولتأور المؤسسات والترتيبات المتعلقة بالنظام الشامل للافضليات التجارية .

١٤- طى لجنة التفاوض حول النظام الشامل للافضليات التجارية ان تباشر نشاطاتها خلال الربع الثاني من ١٩٨٠ .

دال - التعاون بين الهيئات التجارية الحكومية (STOs)

وافق الاجتماع الاقليمي الآسيوي طى التالي :

أولا - التعريف

٥- مصطلح " الهيئات التجارية الحكومية " كما جرى استخدامه في هذه الوثيقة يشير بصفة عامة الى جميع المؤسسات النافذة في البلدان النامية التي : (أ) تحمل فسي مجال التجارة الخارجية كجزء من مهامهم من عملياتها ، (ب) تخضع للتوجيهات و/أو السيادة الحكومية .

ثانيا - عقد اجتماعات للهيئات التجارية الحكومية

٦- يتقرر الاجتماع الاقليمي الآسيوي عقد اجتماعات مفتوحة اقليمية وشبه اقليمية للهيئات الآسيوية التجارية الحكومية قبل (١٩٨١) طى ان يتم ذلك بمبادرة من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ويحدد التشاور مع الحكومات ، وبمساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من الوكالات المختصة في منأومة الامم المتحدة ، شريطة التنسيق مع اتحدات المنتدبين المعنية ، بما من شأنه تعزيز التعاون الاقليمي بين الهيئات التجارية الحكومية .

* انظر الفقرة ٤ صفحة ١ .

ومن بين البنود التي يمكن النظر فيها في الاجتماعات المذكورة بوصفها مجالات ممكنة للتعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية، والتسويق المشترك، والواردات المشتركة، والتسهيلات المشتركة في مجال التخزين والنقل وإعادة الشحن، والتفتيش المشترك السابق على الشحن، والعقود الأولية الأجل، والحقوق المتبادلة بين الوكالات، والمعاملة التفضيلية للشريك التجاري. وعلى هذه الاجتماعات أن تحدد القطاعات التي تحتوي على إمكانات للتوسع التجاري ولغيره من أشكال التعاون بما في ذلك قطاع المواد الخدائية. كما ينبغي أن تتفكر تلك الاجتماعات أيضا في الدراسات التي تم الاضطلاع بها في هذه المجالات من قبل أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي في ميادين التجارة والصناعة والنقل (APEC/TTI).

١٧- يرحب الاجتماع الاقليمي الآسيوي بانعقاد اجتماع مشترك بين الاقاليم للهيئات التجارية الحكومية، بمبادرة من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي والمركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية*، وبمساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي، وغيره من الوكالات المعنية في منأومة الامم المتحدة، على ان يبحث الاجتماع، في جملة أمور، المجالات الوارد ذكرها في الفترة السابقة.

ثالثا - اعداد الدليل

١٨- ان قيام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي باعداد دليل عن الهيئات التجارية الحكومية بالبلدان النامية سيجتلى كل ترحيب بوصفه وسيلة مهمة لسد الثغرة القائمة حاليا في المعلومات بين الهيئات التجارية الحكومية للبلدان النامية، على ان يتم توسيع وتعديتها هذا الدليل في فترات منتظمة.

رابعا - التدريب

١٩- المناهضة الى التدريب مأرونة على الصعد الوائنية وشبه الاقليمية والاقليمية، ولا سيما في حالة الهيئات التجارية الحكومية في أقل البلدان نموا. ومن هنا، لا بد أن تصمم البرامج الملائمة بأريقة توضح بجلاء المزايا التي تتداوى عليها مشاريع التعاون.

* المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية (ICPE) مقره في لوبلياننا (يوغوسلافيا).

على أن تركز هذه البرامج ، في جملة ما تعرض له ، على : (أ) تقنيات التفاوض على اتفاقات المقايضة ؛ (ب) انشاء نظام معلومات تجارية على الصعيد الوطني تغطي مجال اتجاهات السوق والمعايير الصحية العامة والحوافز غير الجمركية الاخرى ؛ (ج) قنوات التسويق في أسواق التصدير المحتملة ؛ (د) تقنيات تحديد الرتبة والتوعية التيساري ، ومراقبة الجودة والتعبئة والتخليف ؛ (هـ) تنظيم جميع خدمات الشحن المستأجرة ؛ (و) اختيار معازن التبريد وغيرها من تسهيلات التخزين .

خامسا - المساعدات التقنية والتعاون التقني بين الهيئات التجارية الحكومية

٢٠ - يجب توفير المساعدات التقنية للهيئات التجارية الحكومية على شكل خدمات يقدمها المستشارون والخبراء الاستشاريون في مجالات التنظيم والادارة المالية ، وتوحيد النظم ، وتحسين التقنيات التجارية ، وعمليات التصدير والاستيراد المشتركة ، على ان تقدم هذه الخدمات من قبل المنظمات الدولية المختصة وكذلك الهيئات التجارية الحكومية التي تكون قد حققت مستوى متقدما من الخبرة في تلك الميادين . ولا بد ان يتوفر تمويل خارجي لعملية تبادل الخبراء بين الهيئات التجارية الحكومية ، كلما كان ذلك ممكنا .

سادسا - الاعطام التجاري

٢١ - يعد انشاء مراكز معلومات تجارية مشتركة على الصعيد بين الاقليمي والمشارك بين الاقليم امرا سابقا لوانه في هذه المرحلة . ومن هنا ينبغي ان يضاف لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بمسؤولية تبادل هذه المعلومات من خلال موارد المتاحة بالفعل . على أن الاجتماع الاقليمي الاسيوي يدرك الحاجة الي وجود تبادل منتظم للخبرات بين الاطراف المختلفة .

سابعا - دور وسائل التماخ الغاص في التجارة بين الهيئات التجارية الحكومية

٢٢ - ينبغي اجراء الدراسات ، بدعم من المنظمات الدولية المختصة ، في المجالات التي تجد فيها البلدان النامية ان من الضروري ان تتعاقد على منتجات واردة من بلدان نامية اخرى ، عن طريق وساطة يحطون في اسواق البلدان المتقدمة . فاذا ما توافرت في هذه الحالة التقاء الالزمة للهيئات التجارية الحكومية بما يمتثلها من القيام بدور هو "الوساطة" ، يلزم طرح المقترحات المتعلقة بالاحول الاجرائية لاسناد هذه الصهمة لتلك الهيئات .

ثامنا - تدابير تكميلية

٢٣ - ثمة دور مهم تؤديه الهيئات الدولية المسؤولة في اقامة وتدعيم التعاون بين الهيئات التجارية الحكومية بالبلدان النامية ، على أن تشمل مهمتها تنسيق وتعزيز التعاون في مجالات النقل البحري ، واتصالات التلكس والهاتف ، والتأمين على الصادرات وقرتبيات المدفوعات وغيرها مسن التسهيلات التدمية .

تاسعا - دراسات اخرى

٢٤- لا بد وان تضطلع الوكالات الدولية الملائمة باجراء دراسات الجدوى لمشاريع التعاون التي يصير اقتراحها في الاجتماعات الاقليمية وشبه الاقليمية، على ان يتم ذلك بقصد تقييم المنافع الحقيقية التي يحتمل ان تعود على الهيئات التجارية الحكومية المشاركة . ويتمين تقديم هذه الدراسات الى الهيئات التجارية الحكومية المعنية من خلال الحكومات التي تتبناها تلك الهيئات بغية النأر فيها ، ومن ثم يصير وضع المشاريع المصممة على نحو مفصل .

عاشرا - مشاريع معددة في آسيا

٢٥- يتمين أن يتشاور مؤتمرا الامم المتحدة للتجارة والتنمية مع عدد مختار من البلدان المتقدمة والولايات التي تقدم المحونة ومع الحكومات المستفيدة من ذلك ، ولا سيما حكومات أقاليم البلدان نموا ، بغية تقرير امكانية تعديل الاصول الاجرائية لحملات الشراء التي تمولها المحونات بما من شأنه زيادة قدرة الهيئات التجارية الحكومية في البلدان المستفيدة على شراء سلع تمولها المحونات من الهيئات التجارية الحكومية في البلدان النامية الاخرى .

٢٦- ينأر الاجتماع الاقليمي الآسيوي بحين التقدير الى الدراسات التي اجراها مؤتمرا الامم المتحدة للتجارة والتنمية لتميز التعاون بين عدد من الهيئات التجارية الحكومية في آسيا . وتدعو المبعوضة الممثلة في هذا الاجتماع للهيئات التجارية الحكومية الى النأر بصورة خاصة في مجاميع المنتجات المشار اليها في تلك الدراسات ، والتي رؤى بانها تنأوى على امكانات للتعاون (انأر القائمة التوضيحية أدناه) . وفي حالة طرح مقترحات معددة تستحق المزيد من النأر ، فلا بد من تقديمها الى الاجتماعات الاقليمية وشبه الاقليمية للهيئات التجارية الحكومية المشار اليها في الفقرة ١٦ أعلاه .

قائمة توضيحية بالمنتجات التي يحتقد أنها
تنأوى على امكانات الحمل التعاوني من
جانب الهيئات التجارية الحكومية في آسيا

<u>التوسع التجاري بين الهيئات التجارية الحكومية في جنوب وشرق آسيا</u>	
الاسمنت	المعادن
ورق الصحف	البيوتنام
منتجات الحديد والصلب	التانغام

- ب - التعاون بين الهيئات التجارية الحكومية في شبه الجزيرة الهندية في مجال الاستيراد
الزيوت النباتية والبذور الزيتية
- ج - التعاون بين الهيئات التجارية الحكومية في شبه الجزيرة الهندية في مجال التصدير
الأغذية المعلبة والمجبرة الجلد الجاهز والمصنوعات الجلدية
الشاي المحبب الخشب المنشور ومنتجات الأخشاب
- د - التوسع التجاري بين الهيئات التجارية الحكومية للبلدان العربية في غربي آسيا وشمال إفريقيا
الأرز الفول والحدس القطن
السكر القطن تصير التيله ومتوسط التيله وخبول فزل القطن
الفول السوداني
- هـ - التوسع التجاري بين الهيئات التجارية الحكومية العربية وبين مثيلاتها في بلدان نامية أخرى
الشاي البن الأسمنت
- ٤١ - شركات التسويق المتعددة الجنسيات
أولا - التعريف
٢٠٧- يرى الاجتماع الإقليمي الآسيوي، أن شركات التسويق المتعددة الجنسيات بين البلدان النامية ينبغي أن تفهم على أنها الشركات التي تتسم بالخصائص التالية :
- (أ) يساهم في رأس مالها استثمارات طامة و/أو خاصة في بلدان أو أكثر من البلدان النامية ؛
- (ب) يفتح فيها أصحاب هذه الاستثمارات بصاديات فعالة في صنع قراراتها ؛
- (ج) تقع نشاطاتها ضمن إطار التعاون الاقتصادي على نحو ما تعارفه طيبه الحكومات المعنية ؛
- (د) تحقق في الأساس بنشاطات التسويق مع وجود صلات ملائمة بين هذه النشاطات وبين غيرها من النشاطات ذات الصلة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا والنقل وغيرها من الخدمات المعاونة ؛

(د) ان يحترف بالدافع الوطني للاستثمار من قبل الحكومة أو المؤسسات الوطنية ذات الصلة . ويرى الاجتماع ان نداء شركات التسويق المتعددة الجنسية قد يشمل مشاريع الانتاج للتسوية، آنذا يحين الاعتبار ما يتوافر من خدمات ومهارات تكنولوجية وادارية لزيادة نصيب البلدان النامية في تسويق وتوزيع منتجاتها التصديرية وتوسيع الصادرات غير التقليدية مع زيادة الانتاج وفرص العمالة .

ثانيا - دعم المبادرات الناجمة عن مشاريع التنشيد في القطاعين الخاص والحام

٢٨- يهدف الاجتماع اتباع نهج عملي متدرج لدى انشاء شركات التسويق المتعددة الجنسية .

٢٩- بلاشارة الى الفرع جيم-٧ (١) من ندوة عمل أروشا ، يرى الاجتماع انه بصرف النظر عن الاعمال التي قد يجري الانجاز بها على الصعيد شبه الاقليمية والاقليمية والمشتربة بين الاقاليم من خلال برنامج منظمات للمفاوضات التجارية الرامية الى تعزيز شركات التسوية المتعددة الجنسية، لا بد من مواصلة الدعم الذي توليه هيئات الامم المتحدة الملائمة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة للمبادرات التي تنبثق تلقائيا عن مشاريع التنشيد في القطاعين الخاص والحام (مثل المنظمات الناجمة من الهيئات التجارية الحكومية واتحادات المنتجين ومجلس اتحادات المنتجين ، ومشاريع التعاون شبه الاقليمية والاقليمية ، وفرف التجارة والصناعة الاقليمية وشبه الاقليمية ، وغيرها من الهيئات التنشيدية الخاصة والحامة ، الوطنية والمتعددة الجنسية في البلدان النامية) والتي لا بد من تشجيعها على اقامة شركات تسويق متعددة الجنسية في القاعات التي تنبثق منها .

ثالثا - الحمل التنشيدى المباشر

٣٠- فيما يتعلق بالفرع جيم-٧ (٢) من ندوة عمل أروشا الذي يدعو الى عمل تنشيدى مباشر من خلال اجراء دراسات قطاعية وتشجيع انتماء اجتماعات مفتوحة قطاعية ومتعددة القاعات تضم المنتجين والمصدرين بخفية تقصي الفرص المتاحة وتعزيز المبادرات الجديدة في مجال اعمال التسوية، متعددة الجنسية للسلع التي تعدد لها أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فنأذا من الحكومات أنفسها ، فان الاجتماع الاقليمي الآسيوى يدرك الحاجة الى عمل يمكن مباشرته في وقت واحد على الصعيدين الاقليمي والمشارك بين الاقاليم . وفي هذا الخصوص يرى الاجتماع وجوب توسيع نطاق المفاوضات الاقليمية القطاعية لتشمل بلدانا نامية اخرى من خارج الاقليم ، اذا ما ثبت ان ذلك ممكنا عمليا .

(أ) الحمل قصير الاجل على الصعيد الاتليبي

بعد النظر فيما قامت به امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من عملية اختيار للمنتجات ومجموعات المنتجات، وهي الخطية التي يشتمل الاجتماع بانها ذات طابع دلالي، يوصي الاجتماع بأن تضالج امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الاخرى وتحت الاشراف العام للمجموعة الآسيوية ضمن مجموعة السبحة والسبحين في جنيف، باجراء الدراسات التفصيلية والقيام بالنشاطات التعضيرية اللازمة لحشد اجتماعات قاعدية خلال (١٩٨١ و ١٩٨٢) تضم المستثمرين المصنعيين من البلدان النامية الآسيوية، بغية تعزيز مشاريع التسويق متعددة الجنسية في القطاعات التالية :

(١) النسيج الخام والاعشاب ومنتجات الاعشاب بما في ذلك اللب والورق؛

(٢) المداط ومنتجات المداط؛

(٣) المنتجات البحرية؛

(٤) الثوابل بما في ذلك الفلفل؛

(٥) التبغ الخام والمصنوع؛

(٦) المشروبات والفواكه وأصناف البوز، اذوية ومبففة ومعلبة ومصنعة؛

(٧) معدات السكة الحديدية .

ويمكن عند الضرورة ان تقوم المجموعة الآسيوية ضمن مجموعة السبحة والسبحين بتعديل هذه القائمة لدى انعقاد الاجتماع القادم المشترك بين الاقاليم دعول التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المقرر انعقاده بين ١٢ آذار/مارس و ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠؛

(ب) الحمل متوسط الاجل على الصعيد الاتليبي

يألب الاجتماع الى امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان تعمل بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة الاتليمية منها والمشاركة بين الاقاليم، على اجراء مسح تفصيلي لامكانيات تعزيز اعمال التسويق للمسلح التالية، وبمعيث يتسنى للاجتماع اجراء المجموعة الآسيوية ضمن مجموعة السبحة والسبحين المقرر انعقاده في (١٩٨١)، أن يبت في شأن انسيب الدراسات الواجب اتقانها لبدء عملية المفاوضات . وطى الدراسة ايضا ان تحلل وضع القطاعات الصناعية التي تحمل بأثقل من نقاءتها، والمنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لاقال البلدان نموا وللبلدان المعروفة من المزايا الجغرافية، طى أن تكون هذه القطاعات والمنتجات موضع اهتمام من جانب بلدين او أكثر . حتى يتسنى ادراجها في هذه القائمة :

(١)	الارز	(١٦)	الزنك
(٢)	المخضروات، الجذور والدرنات	(١٧)	التصديير
(٣)	الشاي	(١٨)	التنفسستن
(٤)	الاطنك	(١٩)	المعدات غير الكهربائية
(٥)	الجلود والمدبوقات والمنتجات الجلدية	(٢٠)	المعدات الكهربائية المنزلية
(٦)	البذور الزيتية والزيوت النباتية	(٢١)	عربات بدون محركات
(٧)	التان	(٢٢)	المنسوجات والملابس
(٨)	المبوتات ومنتجات البوتات	(٢٣)	المصنوعات اليدوية
(٩)	الحديد	(٢٤)	السلع الكهربائية
(١٠)	المعادن الخفيفة غير الحديدية	(٢٥)	الاسمدة
(١١)	اليونسييت	(٢٦)	المنتجات الكيماوية
(١٢)	المنغنيز	(٢٧)	المخضروات والفواكه واصناف البوز، معفونة ومصنعة
(١٣)	العطب ومنتجات العطب	(٢٨)	التمور
(١٤)	النحاس	(٢٩)	الفرسفات
(١٥)	الرصاص	(٣٠)	الحديد
		(٣١)	الصوف

(ج) الحصل على الصعيد المشترك بين الاقاليم

فيما يتعلق باختيار منتجات او مجموعات من المنتجات بغية فحص الامكانية المحلية لاقامة شركات تسويق متعددة الجنسية، من اربعة اجتماعات قارية تعقد على الصعيد المشترك بين الاقاليم، يوصي الاجتماع الاقليمي الآسيوي، بالتعاون التوضيحية التالية لتأرجح على الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم والمعمنية بالتعاون الاقليمي بين البلدان النامية، والمتوقع انعقادها في جنيف بين ١٧ آذار/مارس و ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ :

١ - مواد يمكن ان تقع ضمن اهتمام الاقاليم الثلاثة

- ١ - الاسماك وتجهيز الاسماك
- ٢ - الفواكه واصناف البوز، الزينة ومعفونة ومعفونة
- ٣ - المخضروات الجذرية والدرنات، الزينة ومعفونة
- ٤ - الجلود والمدبوقات والمنتجات الجلدية
- ٥ - زيوت البذور والزيوت النباتية
- ٦ - النشيب الخام والنشيب، والمنتجات النشيبية بما في ذلك اللب والورق
- ٧ - التان
- ٨ - خام الحديد
- ٩ - اليونسييت

- ١٠ - النحاس
- ١١ - التصدير
- ١٢ - معادن نحسية أخرى غير معدنية
- ١٣ - المنسوجات والملابس
- ١٤ - المصنوعات اليدوية
- ١٥ - الصلب ومنتجات الصلب
- ١٦ - الآلات الكهربائية
- ١٨ - الأجهزة الكهربائية المنزلية
- ١٩ - الأسمدة النامية والمنصعة
- ٢٠ - الخضروات ومنتجات البوز والفواكه المعقولة والمجمدة
- ٢١ - المنتجات الكيماوية
- ٢٢ - السلع الرأسمالية

٢٤ المواد التي تدتمهم آسيا وأمريكا اللاتينية

- ١ - الألياف
- ٢ - التبغ الخام والمصنع
- ٣ - الصلب ومنتجات الصلب
- ٤ - الرصاص
- ٥ - الزنك
- ٦ - التتخستن
- ٧ - الآلات غير الكهربائية
- ٨ - الآلات الكهربائية
- ٩ - المعدات الكهربائية المنزلية

٢٥ المواد التي تدتمهم من اهتمام آسيا وأفريقيا

- ١ - الشاي
- ٢ - التمور

رابعاً - تدبير الموارد وتوفير الخدمات

٣١- بالنظر إلى الفترة الاجرائية بيم-٧ (٣) من عمادة عمل أروشا، يؤكد الاجتماع الاقليمي الآسيوي من جديد أن الامر يحتاج من أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان تعمد إلى توسيع نطاق برنامج بعوثها، حول شركات التسويق متعددة الجنسيات كيمس. تشمل تالياً لفرق انشاء مرافق لمشاريع التسويق، بما من شأنه تحديد فرص توسيع برنامج العمل المتعلق بشركات التسويق متعددة الجنسيات. حتى يشمل هذا النوع من النشاطات .

٣٢- ويطلب الاجتماع ايضاً ان يتم تقديم المساعدة التقنية من جانب كل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادى، واللجنة الاقتصادية لشرق آسيا وغيرها من المنظمات الدولية المنعقدة، بما في ذلك الدعم المالي من جانب برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من المصادر. طى أن تقدم هذه المساعدة بما يكفل اجراء الدراسات سالفة الذكر، فضلاً عن تنأيم وعمدة الاجتماعات التي يعتمل عقدها طى الصعيدين الاقليمي والمشارك بين الاقاليم والرامية الى انشاء شركات تمويل، متعددة الجنسيات .

واو - تعزيز التامل والتعاون الاقتصادي بين طى الصعيد شبه الاقليمية والاقليمية والمشاركة بين الاقاليم

٣٣- (أ) يوئيد الاجتماع الاقليمي الآسيوى تعزيز الاجهزة الموجودة ضمن مجموعة السبعة والسبعين والمعنبة بالمسائل المتصلة بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، (ب) تعدد التجمعات شبه الاقليمية، والاقليمية والمشاركة بين الاقاليم من بين أفضل الاجهزة القادرة طى مباشرة وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

٣٤- (أ) يرحب الاجتماع الاقليمي الآسيوى بالمبادرة التي اتخذها الرئيس ماركوس رئيس جمهورية الفلبين باقتراح اقامة هيئة دائمة لمساعدة البلدان النامية بالمنطقة الآسيوية في قضايا التعاون الاقتصادي فيما بينها،

(ب) يقرر الاجتماع الاقليمي الآسيوى ان هذه المسألة تتألب مزيداً من الدراسة وقد تألب الى المجموعة الآسيوية ضمن مجموعة السبعة والسبعين ان توليها في يونيو بعشراً متعمتاً . كما تألب الى أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقديم المساعدة فيما يتحلست، بتلك الدراسة؛

(ج) يآلب الى المجموعة الآسيوية في يونيو ان تلج التوصيات المناسبة حول هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، آئذ في السبعين ان أول دورة خاصة للجنة التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية سوف تنعقد في حزيران/يونيو ١٩٨٠، وذلك بخية اتفان القرار الضرورى في هذا الشأن؛

(د) يندأ الاجتماع الاقليمي الآسيوى بحين التقدير الى الحرض الذى قدمته الفلبين لتقديم دعم مؤسسى مبدئى في هذا المضمار .

٣٥- يأخذ الاجتماع الاقليمي الآسيوي، طما بتقرير فريق العمل التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمضني بتوسيع التجارة والتامل الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية (TD/B/702) ، ويقرر اجراء تقييم لمحتويات التقرير في اجتماع تعقده المجموعة الآسيوية في جنيف .

زاي - توصيات عامة . حول مسائل اخرى

٣٦- يوصي الاجتماع الاقليمي الآسيوي بان تعمل الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم على :

(أ) ان تدعو البلدان المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية المعنية لان تعمل ، في إطار برامجها للمساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف ، على تمكين البلدان النامية من المشاركة الفعالة في تنفيذ مشاريعها الثنائية ومتعددة الأطراف التي يتم تمويلها في البلدان النامية ، وذلك من خلال الافادة التصون من الامكانيات التي تتناوى عليها ؛

(ب) أن تدعو ايضاً البلدان المتقدمة الى المساهمة في تنفيذ مشاريع التصاون الاقتصادي بين البلدان النامية ولا سيما عن طريق برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٣٧- ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي ، ان يدرك ان التصاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، هو عنصر مهم في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، من شأنه ان يسهم في تعزيز الاعتماد الجماعي على النفس على صعيد تلك البلدان ، ليعتبر ضرورة ارجح الموقف المشترك الذي ستعكس اليه الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم في جنيف ، فيما يتعلق بالمسائل المتر مناهتها ، بوصفه عنصراً تعتمد عليه تدابير رسم السياسة العامة المؤدية الى وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للشمانينات .

٣٨- يتعين ، اذا كان ذلك مناسباً ، اطلاق اللجنة التمشيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للحدق الانمائي الثالث ، بالموتة المشتركة الذي تتنفذه البلدان النامية بما يتسنى معه اذ راجع هذا الموقف ضمن مساهمات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في اعداد الاستراتيجية المذكورة .

٣٩- يوافق الاجتماع الاقليمي الآسيوي ، على ان تواصل المجموعة الآسيوية في جنيف ، التشاور فيما بينها بتعدد تسهيل التنسيق والتوثيق بين آراء المجموعات الاقليمية الثلاث حول المسائل موضوع المناقشة في الاجتماعات الاقليمية . وعلى المجموعة الآسيوية في جنيف ، ان تقدم تقريراً الى الصندوقين الذين يعرضون الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم . وتحقيقاً لذلك ، يقترح الاجتماع الاقليمي الآسيوي بان يكرس اليومان الاول والثاني من الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم لاجراء مشاورات فيما بين اعضاء المجموعات الاقليمية الثلاث على ان تبدأ الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم مداولا تبدأ الرسمية ابتداءً من اليوم الثالث .

٤٠- يوافق الاجتماع الاقليمي الآسيوي ، على ان يوصي الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم بأن تعيد اللجنة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمضني بالتصاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، طما بما تتوصل اليه هذه الاجتماعات من نتائج ومقررات واتفاقات و/أو توصيات .